

الانصاف في معرفة الراجح من الخلاف على مذهب الإمام احمد بن حنبل

إن أراد سفرا أوخاف عليه عنده : ردها إلى مالکها .

قوله وإن أراد سفرا أو خاف عليها عنده : ردها إلى مالکها .

وكذا إلوکیله فی قبضها إن كان .

فإن لم یجده : حملها معه إن كان أحفظ لها .

مراده : إذا لم ینه عن حملها معه .

اعلم إنه إذا أراد سفرا وكان مالکها غائبا ووکیله فله السفر بها إن كان أحفظ لها ولم ینه عن حملها .

وإن كان حاضرا أووکیله فی قبضها فظاهر كلام المصنف هنا : أنه لا یحملها إلا بإذن فإن فعل ضمن وهو أحد الوجهین .

قال فی المغنی : ویقوی عندي أنه مني سافر بها مع المقدرة على مالکها أو نائبه بغير إذن : أنه مفرط علیه الضمان انتهى .

قلت : وهو ظاهر كلامه فی الهدایة و المذهب و المستوعب و الخلاصة و المحرر و الرعايتين و الحاوي الصغير و الوجیز و الفائق و غیرهم وهو الصواب .

والوجه الثاني : له السفر بها إن كان أحفظ لها ولم ینه عنها وهو المذهب نص علیه واختاره القاضي و ابن عقيل وقدمه فی الفروع و المغنی و الشرح ونصراه . تنبیهان .

أحدهما : ظاهر قوله فإن لم یجده حملها معه إن كان أحفظ لها أن له السفر بشرطه ولا یضمن وهو صحیح وهو المذهب وعلیه جماهير الأصحاب .

وقال القاضي فی رءوس المسائل : إذا سافر بها ضمن .

الثاني ظاهر كلام المصنف : أنه إذا استوی عنده الأمران فی الخوف مع الإقامة والسفر : أنه لا یحملها معه وهو أحد الوجهین وظاهر النص .

قلت : وهو ظاهر كلام كثير من الأصحاب وهو الصواب .

قال فی المبہج : لا یسافر بها إلا إذا كان الغالب السلامة .

والوجه الثاني : له حملها وأطلقهما فی التلخیص و الرعايتين و النظم و شرح الحارثي و الفروع و الفائق و الحاوي الصغير .

فوائد .

منها : جواز السفر بها مشروط بما إذا لم ینه عن حملها معه فإن نهاه امتنع وضمن إن

خالف اللهم إلا أن يكون السفر بها لعذر كجلاء أهل البلد وهجوم عدو أو حرق أو غرق : فلا ضمان .

وهل يجب الضمان بالترك ؟ تقدم نظيره في كلام المصنف وأن الصحيح : أنه يضمن إذا ترك فعل الأصلح والحالة هذه .

ومنها : لو أودع مسافرا فسا فر بها وتلفت في السفر : فلا ضمان عليه .

ومنها : لو هجم قطاع الطريق عليه فألقى المتاع إخفاء له وضاع : فلا ضمان عليه .

ومنها : له الرجوع بما أنفق عليها بنية الرجوع ذكره القاضي وقدمه في الفروع وقال : ويتوجه كنظائره ويلزمه مؤنته .

وفي مؤنته رد من بعد خلاف في الانتصار قاله في الفروع